





## آراء

# مقتدى الصدر الساعي إلى كلّ الولايات

**عمار السواد**

كان الحزبُ الشيعوي العراقي أوضح من الجميع في التعبير عن امتعاضه من تغيير نظام انتخابات العام 2014 بتوزيع العراق إلى دوائر بعدد المحافظات بعدما كانت دائرة انتخابية واحدة.

وقتها، سالتُ عضوَ اللجنة المركزية في الحزب، رائد فهمي، وأصبح بعدها سكرتيرَ اللجنة، عن جدوى الامتعاض ما دام نظام الدوائر أكثرَ قدرة على التمثيل المحلي. كان جوابه أنّ حزبه لا يمتلك جمهوراً محلياً إنما يمتلك جمهوراً عابراً للمناطق، باعتبارِه حزبا علمانيا في بلد موزّع مذهبياً وقومياً. بالطبع، علمانية الحزب وتجاوزه الأطر الضيقة اصطلما مراراً بخيارات مخلة، فهو، الحزب غير القومي وغير المناطقي، انقسم إلى حزب شيوعي وحزب شيوعي كردي بعد المؤتمر الخامس عام 1993. وهو بوصفه حزبا لا دينياً وجد نفسه أسيراً للخيارات المذهبية، عندما شارك سكرتيره السابق، حميد مجيد موسى، في مجلس الحكم عن حصة للشيعة. هذا عداً عن تحالفه مع حزب البعث في العهد الملكي وسبعينيات القرن الماضي. على الرغم من ذلك، أدرك، حين توزيع العراق إلى دوائر انتخابية عديدة، أنه حزبٌ عابر للمناطق والقوميات والمذاهب.

غير أنّ حماس الشيوعيين تجاه الأمر لم يعد كما كان خلال الأعوام الثلاثة الماضية، اختاروا طريقاً ثانياً، وعراً ومثيرا للخط. ذهبوا إلى الصدرين، اقتربوا كثيراً من بعضهم في أحداث 2016 التي قامت على انقاص الاحتجاجات الحاشدة وغير المتحزبة العام الذي سبقه، ثم تحالف الطرفان انتخابياً. هي مفارقة، فالاختلاف بينهما ليس في العقيدة السياسية والفكرية فحسب، بل في طبيعة الجانبين. هو تقاربٌ بين تيار شعبي موجود بكثافة في كلّ حي من أحياء المناطق الشيعية، وحزب نخوي موزّع في أنحاء البلاد.

ثم اندلعت احتجاجات 2019 - 2020. كان الشيوعيون موجودين، وبالتأكيد حضر الصدريون بقوة، وكانت بين الطرفين شرائح غير منتزعة تمثل روح الحراك غير المتحزب ونسق الطلبة والكسبة. تغزّت النظام الانتخابي، وانقسمت الدوائر الانتخابية نفسها إلى دوائر، وبدا الأمر استجابةً للحراك. نظرياً هو كذلك، فالبرلمان يمثل إرادة الناخب، وكلما صغرت

دائرة الاقتراع كان الاختيار أكثرَ تمثيلاً لاحتياجات الناس. لكن عملياً سيكرس نظامُ الدوائر الانقسامات المناطقية والمذهبية والقومية والحزبية داخل البرلمان، وستفوز الأحزاب القادرة على مخاطبة المناطقية، وليس الأحزاب القادرة العابرة. خصوصاً وأنّ نتائج الانتخابات العراقية كشفت عن استمرار التكتلات في التعبير عن نفسها بوصفها تكتلات، وليس أفراداً يمثلون أهاليهم ومناطقهم. ربما الاستثناء الرئيس في هذا الصدر هو مدينة الناصرية التي نجح فيها عددٌ ممن يمثلون قائمة امتداد المثلة لشريحة واسعة في الحراك. هذا الاستثناء أوجدته الناصرية لنفسها، فهي عاصمة الحراك، واستمرت في احتجاجاتها ونجحت في شلّ إرادة الأحزاب الكبرى فيها. لكن، حتى فيها، كان الصدريون القوة الرئيسية. وفي عموم المحافظات، قفزت كتلة مقتدى الصدر من 54 نائباً إلى 73. قد يعتقد بعضهم أنّ الرجل زادت شعبيته، بينما من الصعب افتراض أنّ تياراً شعبياً واضح الجمهور تكون الزيادة فيه دراماتيكية إلى هذا الحد. الأمر يكمن في النظام الانتخابي الجديد، الذي أصرّ عليه مقتدى الصدر، وخسر حلفاؤه السابقون، الشيوعيون، ما كانوا يريدون.

يملك الصدريون قدرة تنظيمية عالية، وجمهورهم موجّه بطاعة والتزام كاملين، فمئذ انتخابات 2010 كان ناخبوهم موزّعي الأصوات بما يضمن حصول مرشحيهم على كفايتهم لكسب مقاعدهم. إذ لم يحصل أكثر مرشحهم على أصوات فائضة يخسرها بقية زملائهم في القائمة الانتخابية لصالح مرشحي القوائم الأخرى. وجاءت الفرصة في انتخابات 11 أكتوبر/تشرين الأول الجاري لإيجاد مزيد من التنظيم داخل دوائر صغيرة تسهل السيطرة عليها. وبالفعل، نجح الصدر في تغيير صورة انتخابات 2014 المشتتة بثلاث كتل متقاربة في عدد المقاعد إلى صورة يحصل فيها هو على ضعف عدد مقاعد أقرب منافسيه، محمد الحلبوسي ونوري المالكي.

في السنوات الأولى بعد 2003، ضحك كثيرون على عالم الدين الموصوف وقتها بالزعيم الشاب. وبالفعل، مرتين كاف أنّ يجسر كل شيء، الأولى في معركة النجف 2004 التي خاضها رئيس وزراء ذلك العهد، إباد علاوي، وفي معركة صولة الفرسان في البصرة 2008 التي أعلنها رئيس وزراء

تلك السنوات، نوري المالكي. هُزم الصدر في المرّتين، بعد جرائم مهولة ارتكبتها الميليشيا التابعة له، جيش المهدي، وكان محظوظاً لأنّ توازناتٍ داخلية وإقليمية أبقته حياً.

غير أنه وخلال كل أعوام رفعه السلاح ضد الأميركيين، وضد مخالفيه من العراقيين، نجح في أنّ يكون بيشة القبان في اختيار رؤساء الوزراء، سواء كان إبراهيم الجعفري أو نوري المالكي. واستطاع، منذ عام 2012، العودة إلى الواجهة بقوة، مقدّماً هذه المرّة خطاباً مختلفاً عن ذلك المنهم بجرائمه، والمرفوعة عليه دعوى قتل عبد المجيد الخوئي، إلى درجة أنه جلس مع خصمه علاوي في أربيل، كي يستعين به على إسقاط المالكي.

هنا تكمن خطورة الصدر. رجل لا يمكن التغاضي عما سفته مليشياهُ من دماء تنتمي إلى كل الطوائف، وما يزال يمتلك الميليشيا بسمّى آخر، وفي الوقت نفسه، يتحدث عن حصر السلاح بيد الدولة. عالم دين تقيم أسرته في إيران، ويسافر إليها كلما شعر بالخطر، ويستعرض خصماً لها. زعيم تيار مشارك في السلطة بقوة، ثم يقدّم نفسه زعيماً للمعارضة هذه القوة غير قابلة للسيطرة أو التحكم. وليس مستبعداً أنّ كل ما قاله عن السلم والمشاركة، في كل مرّة يتحدث فيها عن الدولة، هو مجرد مرحلة، سينقلب عليها حين يمسك بأخر أزرعة القوة، رئاسة الدولة.

مقتدى، المولود في النصف الأول من سبعينيات القرن السابق، هو وريث أبيه المؤمن بولاية الفقيه القطرية. هي نمط من ولاية الفقيه يختلف عن إيران بأنه ليس عابراً للحدود، بل كان يُنظر لها أنّ لكل بلد ولي فقيه خاصاً، كي يميز نفسه عن الآخر الإيراني، على خامنئي. ولا يوجد ما يدلّ بوضوح على أنّ قناعه الصدر الابن اختلفت عن أبيه. وما يؤشّر إلى ذلك ليس أكثر من خطاب سياسي لعالم دين يقول الأمرّ وما يخالفه في الوقت نفسه. لا يمكن الثقة أبداً بما ينطق، ولا يُعوّل نهائياً على ما يقزّر. آخر ذلك كانت مشاركته في الانتخابات، بعدما أعلن قبلها انسحابه. قد يبدو وضعُه مريباً، لكنه ليس كذلك، بقدر ما هو محاولة لإرباك الآخرين في بلاطقونه. الرجل لا يعيش بعيداً عن الإثارة، وغالب الظن أنّ في هذه الشخصية الاستعراضية والعاشقةُ الإثارة تكمن نهايته، فمعروف في الأوساط العراقية

## ”لم يقم الصدر بخطوة صريحة تنهي نفوذ إيران، لكنّه قام بما يزج وجودها في العراق، وهنا نقطة الحسم

## ”لم يُحبّ الصدرُ المالكيَ وقبله لم يُحبّ آلَ الحكيم، فكلاهما ينافسانه على ما يريد؛ السيادة المطلقة

# “

أن مقتدى الصدر أراد سابقا أن يكون حسن نصر الله العراق، لكنه الآن غير متحمّس لذلك، ليس لأنه تراجع عن أحلام الزعامة، بل لأنّ زميلَه اللبناني لم يعد مثالاً. تجاوز ابنُ النجف مرحلة نصر الله، بات يفكر بطريقته الخاصة، ويتبع أسلوبه، ومن سمات أسلوبه الاستعراض والإثارة. وهناك أمر آخر بات خاصاً به، أنه يقدم زعامته بعيداً عن النفوذ الإيراني، ويرفع أنصاره أحيانا شعار «إيران برّا بزا!». ويمعزل عما إذا كانت هذه حقيقة أم مجرد تمويه وتوزيع وظائف داخل المنظومة الحاكمة في العراق، فإنها تمثل الشخصية الخاصة بالصدر، ذي العلاقات الجيدة مع السعودية وبلدان خليجية أخرى، والرافض إرسال أي مقاتل إلى سورية للمشاركة في الحرب إلى جانب نظامها، بالتزامن مع علاقاته الجيدة بطهران.

لَمْ يقم الصدر بخطوة صريحة تنهي نفوذ إيران، لكنه قام بما يزج وجودها في

# اليمن.. تعدّدت الحكومات والفشل واحد

## ”تعتمد حكومة «اتفاق الرياض» على دعم حلفائها الإقليميين، وضمان دولي، لضمان استمرارها واجهتُ سياسيةً للشرعية الدولية والإقليمية في اليمن

## ”إضافة إلى مصادرة القرار العسكري لصالح حليفها السعودي، فإنها مرتهنة للسياسة الاقتصادية لحليفها السعودي، سواء بتصدير النفط أو بإدارة السعودية الوديعة في البنك المركزي في عدن، وكذلك منحة الوقود، إضافة إلى عجزها عن وقف تدهور العملة المحلية، والفشل الذريع في إدارة الجانب الخدمي، كعجزها عن إنهاء أزمة الكهرباء في المناطق الخاضعة لها. ومن جهة أخرى، لا تملك الحكومة الحالية الشجاعة الأخلاقية في تبني موقف سياسي يمس سيادة البلاد، أو حياة مواطنيها في المنطقة، بما في ذلك أعمال العنف التي شهدتها مدينة عدن، من قوات المجلس الانتقالي من دون موافقة حلفائها الإقليميين. من خلال مهامها الوظيفية وصلاحياتها، فإن حكومة «اتفاق الرياض» ليست سوى حكومة ظل للدول المتدخلّة في اليمن، تماما كحكومة صنعاء، فهي حكوماتٌ أكثر عجزاً من أن تدير شؤونها، أو أن تتوصل إلى تسوية لصراعاتها البيئية، فضلاً عن فشلها في إدارة دولة وتحسين شروط حياة مواطنيها.

# “

التجمع اليمني للإصلاح الذي يدير تعز دولة داخل الدولة، أو المجلس السياسي للمقاومة الوطنية في الساحل الغربي الذي يتراسه العميد طارق محمد عبد الله صالح محمية خاصة. في مستوى أعمق من صراعات الفرقاء في حكومة «اتفاق الرياض» مثل التوافق

العراق. وهنا نقطة الحسم، فمقتدى لا يلعب انطلاقاً من الرؤية الإيرانية، بل ينطلق من طموحه المحلي الذي غذّته الإرادة الإيرانية سابقاً، وسيستخدم تلك الإرادة ما دامت توفر له ما يريد. وسيصاب من يرون أنّ نهاية إيران هي الغاية الأخيرة بخيبة أمل بعد سنوات، حين يدركون أنّ ما بعد تلك الغاية مخاطر أخرى كبيرة، وأنّ الدفاع عن الصدر باعتباره رجلاً ووطنياً سيكون فيها مقتل الوطنية.

أزمة العراق الجوهريّة تكمن في الداخل قبل أي حديث عن الخارج. عانت البلاد وما زالت من طموحات أشخاص أخذوها إلى النهايات المريرة. طموحات نوري السعيد، عبد الكريم قاسم، صدام حسين، نوري المالكي، مقتدى الصدر، هي المقتل. بعض أولئك كان وطيناً وبعضهم استفاد من علاقاته الموصوفة بالعمالة للبقاء على سدة الحكم. في النهاية، كلهم أراد أو يريد التسيد على البلد وشعبه بمعزل عما سيعانيه المكان وسكانوه.

بطبيعة الحال، القلقون من النفوذ الإيراني يرونه الشرّ الأخير، وهذا أمرٌ طبيعي في ظل ما تقوم به طهران من أفعال مدمرة في المنطقة. غير أنّ بناء دولة عراقية مستقرّة ومستقلة، وتحترم أبناءها وحرّياتهم، لا يمكن أنّ ينطلق من ذلك القلق حصراً، لأنه ليس قلق العراقي الفقير أو ملووب الإرادة أو غير القادر على بناء وطنه وِدولته العادلة. ذلك قلق المتصارعين، ومقتدى الصدر فهم قلق المتصارعين جيداً ولعبت عليه، إلى درجة أنّ من لا يؤمنون بالدولة الدينية انساقوا له. كان ميّزهم فضل الصدر على سواه في مواقفه الإيجابية خلال السنوات الأخيرة.

ومقتدى من حيث الظاهر أفضل من «عصائب أهل الحق» و«كتائب حزب الله» اللتين مثلتا إيران تمثيلاً إجرامياً، وسيُخرج بلاده من النفوذ الإيراني لو امتلك الفرصة، لكنّه سيدخلها في نفوذه هو، نفوذ الباحث عن زعامة آل الصدر وولايتهم على العراقيين، إذ على الأقل على شعبيّتهم. لهذا لم يُحب الصدرُ المالكيَ وقبله لم يُحب آلَ الحكيم، فكلاما ينافسانه على ما يريد؛ السيادة المطلقة. بل يتجاوزهم باحثاً عن كلّ الولايات: بغداد والنجف، السلطة والمعارضة، الانتخابية والاحتجاجات، الجيش والمليشيات، فهو ابن ولاية الفقيه.

(كاتب وإعلامي عراقي)

# ”تعتمد حكومة «اتفاق الرياض» على دعم حلفائها الإقليميين، وضمان دولي، لضمان استمرارها واجهتُ سياسيةً للشرعية الدولية والإقليمية في اليمن

الرياض» وإن نجح في تاطير الصراع اليمني في صيغة سلطةٍ توافقية مؤقتة، إلا أنّها توافقية بين الدول المتدخلّة أكثر منها توافقية بين الأطراف المنضوية في الحكومة، فعلى الرغم من تحول بنود «اتفاق الرياض» إلى مرجعية عليا منظمة للعلاقة البيئية بين القوى المحلية المتصارعة، إلا أنّها لم تحدّ من صراعاتها، بل أصبح ميزراً لتدمير تجاورانها العسكرية والسياسية في المناطق المحزّرة. والأخطر هو تكريس سلطة سياسية مختلة ومتنافسة، الأمر الذي مثلّ إعاقة دائمة لعمل الحكومة، فغياب الحد الأدنى من المشتركات السياسية بين القوى المشكلة للحكومة أدى إلى افتقارها إلى وحدة القرار السياسي والاقتصادي، حتى في أبسط أشكاله، لتنظيم أعمالها وإدارة حياة المواطنين، كما أنّ استمرار اعتماد القوى المنضوية في الحكومة على قواها العسكرية على الأراض، وعلى دعم حلفائها لفرض شروطها، حول مشاركتها في الحكومة إلى ورقة ضغط سياسي لا أكثر، مقابل احتفاظها بكياناتها السياسية والعسكرية التي تنازع وظائف الحكومة، ومن ثمّ لا تمثل مشاركة هذه القوى في حكومة ائتلافية متصارعة مفروضة من حلفائها حافزاً لها للعمل تحت مظلةٍ سياسية موحدة، إذ تقتصر الأهمية السياسية بالنسبة للمجلس الانتقالي لانخراطه في حكومة الرياض على الاعتراف السياسي الدولي والإقليمي به قوة سياسية تمثل جنوب اليمن، ومشاركته في الوفد الحكومي في مفاوضات الحل النهائي، فعلى الرغم من حرص المجلس الانتقالي على بقاء وزرائه في حكومة «اتفاق الرياض» ظلّ يمارس صلاحياته في مدينة عدن كحكومة مصغّرة، جديده إعلانه حالة الطوارئ، فيما يخضع وزراؤه لسياسة المجلس وليس لتوجيهات الحكومة. في المقابل، تتفرد قوى سياسية على الأرض، سواء تحت مظلة الشرعية أو خارجها، بسلطة القيام بأعمال الحكومة، سواء حزب

العمل على الأرض، بما في ذلك تأمين مكان لمزاولة أعمالها عن، العاصمة المؤقتة التي أعلنتها السلطة الشرعية، فإنها ظلت مرتهنة للدول المتدخلّة في كبح أذى خصومها، إذ لم تكن عودة الحكومة اليمنية إلى مدينة عدن أخيراً، ممثلة برئيس الوزراء، معين عبد الملك، نتيجة خفض مستوى التوتر مع المجلس الانتقالي الجنوبي، الطرف الثاني في الحكومة والمسيطر على مدينة عدن، وإنما على ضمانات حليفها السعودي، لتوفير الحماية للحكومة في مواجهة سطوة المجلس الانتقالي، وأيضاً تزايد ضغوط المجتمع الدولي على الحكومة، واشتراط المانحين الدوليين توفير الدعم المالي للحكومة في حال عودتها إلى مدينة عدن، كما عجلّ تصاعد هجوم مقاتلي جماعة الحوثي في جبهات شبوة ومارب، وتهديد معقل الشرعية في مارب، من عودة الحكومة، ليس بالطبع إدارة المعارك، وإنما للحفاظ على ماء الوجه أمام ما تبقى من أنصارها.

والأهم من ذلك لامتناص السخط الشعبي، نتيجة تدهور سعر العملة المحلية، إذ شهدت المناطق المحزّرة مظاهرات غاضبة مندّدة بالحكومة. مع ذلك، لا يعني عودة الحكومة تجاوز الخلافات بين فرقاء الصراع، وإن أعلن المجلس الانتقالي عن ترحيبه بعودتها، إذ إنّ تباين الأحداث القوى المشكلة حكومة «اتفاق الرياض» يتجاوز مجرد إبداء المجلس الانتقالي لحسن النيات والانحناء للربيع. ومن جهة أخرى، فإن حكومة فاسدة ومنتقسة على نفسها لا يمكن التعويل عليها في تطبيع الأوضاع في المناطق المحزّرة وأنشغال الوضع الإنساني المتردّي الذي يعيشه المواطنون.

تشكل بنية الصراع في حكومة «اتفاق الرياض» أبرز المشكلات التي تواجهها، بحيث أصبحت حكومة تمثيل سياسي فقط، فعلاوة على تعطيل جهازها الوظيفي، تلقى اختلالاتها بظلالها على استمراريتها في المستقبل؛ إذ إنّ «اتفاق

● مكتب بيروت
● بيروت - الجزيرة - شارع باستور - بناية 33 west end
هاتف: +9611567794 - 009611442047
البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
Email: info@alaraby.co.uk/subscriptions
● للشتركات:
هاتف: +97440190635 - جوال: 97450059977
● للاتصالات:
alaraby.co.uk/ads

المكاتب
● المكتب الرئيسي، لندن
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
● مكتب الدوحة
● الدوحة - الدفنة - برج الفردان - الطابق العاشر -
هاتف: 0097440190600

نائب رئيس التحرير **حسام كنانين**
● مدير التحرير **ارست خوري**
● المحرر الفني **إميد منعم**
● السياسة **جوان فريحات**
● الاقتصاد **مصطفى عبد السلام**
● الثقافة **جمانة درويش**
● منوعات **ليال حداد**
● الرباب **معن البياري**
● المجتمع **يوسف حاج علي**
● الرياضة **نيك التلياني**
● تحقيقات **محمد عزام**
● مراسلون **نزار قنديل**

**العربي الجديد**  
www.alaraby.co.uk

تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)